الناحية الاقتصادية احدث الانفاق الواسع على الاغراض العسكرية وتوسيع الصناعات الحربية والتعبئة العسكرية لقسم كبير (حوالي ٣٠٪) من القوة القادرة على العمل نقصا في الايدي العاملة الاسرائيلية . ان وجود عدد كبير من القادرين على العمل تحت وطأة البطالة الدائمة والبطالة المقنعة وحاجة العامل العربي لتأمين حد ادنى لمعيشته وتوفر فرص العمل داخل اسرائيل هي الدوافع الحقيقية وراء هذه الظاهرة . ولهذا فان التفسير القائل بان الدافع وراء هذه الظاهرة هو الاغراءات المادية الاسرائيلية يبقى تفسيرا سطحيا فجا . ان « الانتعاش » الاقتصادي الحاصل الان في المناطق المحتلة ناجم بالاساس عن انخفاض نسبة البطالة انخفاضا جديا وعن زيادة القوة الشرائية (وهي قوة اخذة في الانكماش السريع نتيجة للارتفاع المستمر في الاسعار وتكاليف المعيشة) لدى السكان نتيجة للعمل العربي داخل اسرائيل . ولكن هذا الانتعاش يبقى انتعاشا هشا لانه لا يرتكز على خلفية اقتصادية انتاجية . كما ان الجزء الاكبر من هذه المقدرة الشرائية يصرف على سلع مستوردة من اسرائيل ويساهم في المحصلة في زيادة قوة الاقتصاد الكولونيالي الاسرائيلي .

ان العامل الفلسطيني في الاراضي المحتلة يعي ، وقادر على ان يعي ، ان عملية الاستغلال الطبقي التي يتعرض لها داخل اسرائيل تساعد على تنفيذ سياسة ترتيب وبلورة اقتصاد المناطق المحتلة بشكل يسمح لاسرائيل باستيعابه بسهولة ويساعدها ايضا على امتصاص النقمة ضد الوجود الاسرائيلي ، مما قد يؤدي الى التخفيف من حدة مقاومة الاحتلال . ولكن العامل العربي الفلسطيني ، كغيره من العمال ، مرغم على بيع قوة عمله ليعيل نفسه وعائلته . وفي ظل الواقع الموضوعي الذي يعيشه فهو مرغم على بيع قواه العملية داخل اسرائيل .

ان اسلوب مخاطبة وتحريك العامل العربي الواقع تحت الاحتلال يجب ان يتم من خلال الفهم الوافي لظروفه المعيشية والعملية وعن طريق فهمنا لمشاكله الحياتية اليومية . ان هذا هو المدخل الواقعي الذي ينبغي ان يتم من خلاله طرح قضية العامل العربي الفلسطيني ، اي قضية الشعب الفلسطيني بأكمله — الاساسية . وهي قضية كانت ولا تزال وستبقى قضية سياسية في اساسها .

يتعرض العمال العرب داخل اسرائيل الى عملية استغلالية منظمة يرافقها تمييز عنصري صارخ . يتوفر للعامل العربي ثلاث طرق للعمل في اسرائيل : الاولى عن طريق مكاتب العمل التابعة للهستدروت والتي افتتحتها اسرائيل في الاراضي المحتلة . فلكي تحافظ اسرائيل على مظهر الديمقراطية والعدالة اتخذت مبدأ مساواة اجور العمال العرب من المناطق المحتلة باجور الاسرائيليين وقامت في نفس الوقت بانشاء صندوق خاص تحول اليه الحسومات التي تنقص من اجور العامل العربي (والتي تشبه الحسومات التي تخصم من اجور العامل الاسرائيلي) . وتقدر هذه الحسومات بحوالي ٤٠٪ من اجر العامل الاصلي تعود على العامل الاسرائيلي على شكل عطل سنوية مدفوعة ، واجازات ، وعلاوات عائلية وتعويضات ، بينما لا يعود شيء من هذه الامور الى العامل العربي الذي يدفع له فقط عن يوم عمله . علاوة على هذا تحسم من معاش العامل العربي اجور النقل من مكان عمله . وهكذا فان اجر العامل العربي هو في واقع الامر ، اقل بكثير من اجر العامل اليهودي . وتقول مذكرة للرابطة الاسرائيلية للحقوق الانسانية والمدنية « ان اجر العامل العربي في الاراضي المحتلة ، الذي يستخدم في اسرائيل يخفض تخفيضا مريعا بواسطة اجراءات ادارية . فاجر العامل العربي والعامل الاسرائيلي هو ذاته اسميا، غير ان العرب لا يتلقون اجورهم مباشرة بل من خلال الحاكم العسكري للمنطقة التي يعيشون فيها، ويقوم هذا بحسم ما يربو على نصف الاجر ... فالاجر الاسمي للعامل الزراعي في اسرائيل هو ١٥،٧٥ ليرة اسرائيلية يحسم منها ٤،٥ ليرة اسرائيلية للضمان الاجتماعي والتأمين الصحي ، و ٢،٢٠ ليرة للنقل ، ثم يحسم ٢،٢٠ ليرة للتنظيم وبذلك يصبح الاجر الفعلي للعامل العربي ٧،٢٥ ليرة اسرائيلية فقط في اليوم الواحد ، وهو لا يتمتع بأي شكل بالتأمين الصحي والضمانات الاجتماعية » . وهروبا من عملية النهب هذه يلجأ العامل العربي الى طريقين اخرين للعمل في اسرائيل . الاول يتم بواسطة المتعهدين العرب الذين يؤمنون له العمل مقابل مبلغ معين ، بعد ان يتفق هؤلاء المتعهدون مع صاحب المشروع او المزارع الاسرائيلي . ويدفع هؤلاء العمال حصة من اجورهم الى المتعهدين العرب قد تصل الى النصف. كما انهم يعيشون في اوضاع سيئة ويتعرضون لمطاردة السلطات الاسرائيلية وتقول بعض